



ورقة مناقشة: حماية عين مياه "عين فارس" في نحالين - غرب بيت لحم

الملخص التنفيذي

يشكل الريف الغربي لبيت لحم، المتمثل في قرى بتير، حوسان، نحالين، الولجة، الجبعة ووادي فوكين، مصدرًا رئيسيًا للغذاء الزراعي ويحتضن العديد من الينابيع، أبرزها عين فارس، التي تعتبر مورداً حيوياً للزراعة والشرب وجزءاً من التراث البيئي والاجتماعي للمنطقة، لامتلاك ثلث أراضيه تقريباً زراعية في مختلف القرى الأساسية في هذا الريف، ما جعله أيضاً أحد أهم مراكز السياحة البيئية والمجتمعية، لوجود مقومات هذه السياحة من ينابيع مياه وأماكن تاريخية وأراضٍ زراعية خضراء.

تُعد عيون المياه هذه أحد أهم الموارد الطبيعية في هذه التجمعات الريفية، وتشكل مصدرًا رئيسيًا لري الأراضي الزراعية، وتساهم في تعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على الطابع الزراعي والتقليدي لهذه المناطق.

ففي حوسان يوجد 21 نبعًا (8 منها داخل حدود المستوطنات المقامة على أراضي القرية)، و9 ينابيع في بتير (2 منها داخل ما يعرف بالخط الأخضر)، و7 في وادي فوكين، تتعرض للتلوث والتعديات المتكررة، بينما تضم نحالين 3 ينابيع رئيسية. وتبرز عين فارس في نحالين كمورد مائي حيوي يعكس التراث الزراعي والهوية المحلية للسكان، إلا أن هذا المورد الحيوي يتعرض للانتهاكات متعددة تشمل تلوث المياه، القيود على الوصول للأراضي الزراعية، والتعديات المباشرة من المستوطنات¹.

وعلى الرغم من جمالية هذه الصورة، إلا أن الريف الغربي يتعرض لحملة شرسة ومتنوعة من الاستيطان الإسرائيلي، حيث يعتبر الريف الغربي وقراه عائقًا أمام مشروع "القدس الكبرى". حيث تتعدد أدوات الاستهداف الإسرائيلي لقرى الريف الغربي، فتشهد بعض القرى عمليات هدم ممنهجة، وأخرى تتعرض لاعتداءات المستوطنين تشمل مصادرة الأراضي، تخريب المزارع، تلويث مياه الينابيع، ومنع الوصول إلى الموارد الطبيعية. وهذه الممارسات تُعد خرقًا واضحًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وانتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق السكان في المياه، الحق في الغذاء، وحرية الحركة.

الانتهاكات المستمرة بحق قرى الريف الغربي، وعلى رأسها نحالين، تمثل محاولة ممنهجة لتفكيك النسيج الزراعي والبيئي والاقتصادي للسكان الفلسطينيين، وتهجيرهم من أرضهم دون أي ضمانات بديلة.

يواجه أهالي ومزارعو ومزارعات الريف الغربي سياسات التهجير الإسرائيلية عبر مواصلة العمل في أراضيهم، ورفع قضايا قانونية بمساندة محامين، والمشاركة في توثيق الانتهاكات وتنفيذ مبادرات محلية للحفاظ على الأراضي الزراعية وعيون المياه، مؤكدين حاجتهم إلى دعم قانوني وحقوق دول.

هذه الورقة، المبنية على توثيق ميداني مباشر، تدعو الجهات المعنية - محليًا ودوليًا - إلى حماية عين فارس، وضمان حق الوصول للمزارعين، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، تأمينًا لحقوق السكان في المياه والغذاء والبيئة النظيفة.

الخلفية والسياق: قرية نحالين نموذجًا

تبلغ مساحة قرية نحالين 18,858 دونم، منها 890 دونم، أي حوالي 2.9% من المساحة الكلية للقرية، تشغلها المنطقة العمرانية. أما عدد سكان القرية² فيصل إلى نحو 10,000 نسمة، منهم حوالي 2,335 ذكرًا و2,223 أنثى تتراوح أعمارهم بين 0 و18 عامًا، ويبلغ عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فما فوق حوالي 5,416 نسمة، منهم 2,566 ذكرًا و2,850 أنثى.

تشير البيانات إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تبلغ حوالي 4.3%، بينما يصل معدل الفقر العام إلى 11.5%، ويبلغ معدل البطالة 11.8%.

¹ معهد الأبحاث التطبيقية

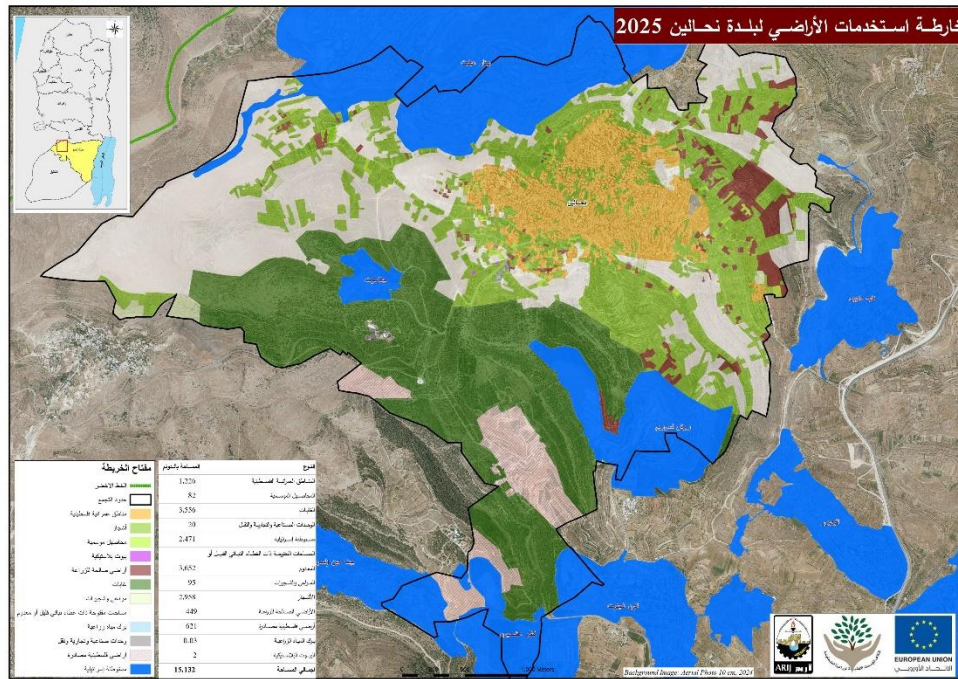
² West Bank WASH Vulnerability Map- WASH Sector, 2024



تعاني القرية من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، سواء المتعلقة بالاستيطان ومصادرة الأراضي، أو تلك المرتبطة بملاحقة السكان والتضييق عليهم. فقد صادر الاحتلال من أراضيها مساحة 4,283 دونم لصالح المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، منها 3,583 دونم لصالح المستوطنات و700 دونم لصالح الطرق الالتفافية.

أقام الاحتلال على أراضي قرية نحالين 6-8 مستوطنات غير شرعية بمساحة إجمالية تبلغ 3,046 دونمًا، ويطنها حوالي 80,947 مستوطنًا. وتشمل هذه المستوطنات: بيت عين، جعفات، كفار عتصيون، بيتار عيليت، روسن تسوريم، ألون شيفوت³. وتقوم هذه المستوطنات بحصار أهالي القرية ومنعهم من التوسع الديمغرافي، كما تقوم بضخ المياه العادمة بشكل متعمد نحو الأراضي الزراعية، ما أدى إلى تضرر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وإلحاق أضرار مباشرة بنبع مياه تاريخي بالقرية يُعرف باسم عين فارس.

تاريخيًا، شكلت الأراضي عين فارس السلة الغذائية لسكان نحالين والقرى المجاورة، حيث كانت تُدار جماعيًا وتزرع بمحاصيل صيفية وشتوية، وأشجار مثمرة مثل الزيتون والعنب والتفاح⁴. تُعد مياه النبع مصدرًا رئيسيًا للشرب والزراعة وسقاية المواشي، وتغطي الأراضي المجاورة نحو 300-500 دونم، والتي تضررت نتيجة ضخ المياه العادمة إليها عمدًا.



1. الوضع الحالي للعين

كمية المياه: تنتج العين مياه محدودة لكنها ملوثة وغير صالحة للشرب أو الري.
الوصول: صعب بسبب السواتر الترابية والقيود المستمرة والممنهجة من قبل سلطات الاحتلال.
المساحة المتأثرة: 300-500 دونم.
التوثيق: تقارير رسمية وموثقة لحالات منع وصول واعتداء على المزارعين.

³ ARIJ Data Base 2025.

⁴ توثيق وشهادات أهالي القرية - أريج 2025



2. الانتهاكات الإسرائيلية وتأثيرها على العين

رغم استمرار العين بإنتاج كمية محدودة من المياه، تدهورت جودتها بسبب ضخ مياه الصرف من المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة على أراضي القرية، ما أدى إلى تلوث التربة والخزانات الجوفية وزيادة ملوحة الأراضي، وأصبح الوصول إليها صعبًا بسبب القيود والسواتر الترابية. وقد وثقت تقارير رسمية منع وصول واعتداءات على المزارعين، ما يعكس تراجعًا في قدرة السكان على الاستفادة من هذا المورد الحيوي. تضع هذه الظروف الأساس لفهم طبيعة الانتهاكات التي طالت العين والأثر المباشر الذي خلفته على استخدامها واستدامتها. وبالنظر إلى هذا التدهور، يمكن تحديد مجموعة من الانتهاكات التي طالتها بشكل مباشر، ومن أبرزها:

الانتهاك الأول: تلوث المياه

منذ التسعينيات، بدأ تصريف المياه العادمة من مستوطنة بيتار عيليت نحو أراضي العين، ما حول المياه إلى مجرى ملوث وغير صالح للاستخدام البشري أو الزراعي، علماً بأن الأراضي المحيطة مزروعة بأشجار الزيتون واللوزيات، وكانت تعتبر متنزهًا لأهالي القرية إلى جانب كونها مصدر رزق لهم.

وتستمر اعتداءات المستوطنين على الأراضي الزراعية، حيث يسعى المستوطنون لتقليص الامتداد الفلسطيني باتجاه الأراضي غير المستصلحة زراعيًا، وتحويلها إلى مخزون استعماري يسهل السيطرة عليه في أي وقت. لذلك تسعى بلدية نحالين للحفاظ على منطقة **عين فارس** نظرًا لأهميتها التاريخية والزراعية، من خلال إنشاء عبارات لإزالة المياه العادمة ومنع وصولها إلى العين، وتوجيهها بعيدًا عن الأراضي الزراعية لتجنب تلويثها.

لا بد من الإشارة إلى أن المياه العادمة تسبب أضرارًا متعددة؛ إذ أن ضخها على الأراضي الزراعية يؤدي إلى تلويث الخزان الجوفي بعد تسربها إليه، وزيادة نسبة الأملاح، ما يجعل المياه غير صالحة للاستخدام. كما تزيد من ملوحة التربة، ما يؤدي إلى انسداد مساماتها وعدم قابليتها للإنتاج، إضافة إلى آثار بيئية ضارة مثل الروائح الكريهة وانتشار الأوبئة والحشرات.

تم توثيق حالات ضخ مياه صرف من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، كما حدث في عام 2023، عندما أفادت تقارير بأن مستوطنين من مستوطنة بيتار عيليت ضخوا المياه العادمة في أراضي زراعية في نحالين، ما تسبب بتلويث التربة والمياه وتلف محاصيل مزروعة على عشرات الدونمات.

وأكد تقرير **المجلس النرويجي للاجئين (NRC)** لعام 2024 أن تصريف مياه الصرف من المستوطنات إلى الأراضي الفلسطينية يشكل تهديدًا بيئيًا وصحياً خطيرًا، ويؤثر على الأمن الغذائي للفلسطينيين.⁵

أما تقرير **المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان لعام 2009** فيشير إلى أن جزءًا كبيرًا من مياه المستوطنات يُلقى دون معالجة في الوديان والأراضي الزراعية الفلسطينية، مهددًا حق الفلسطينيين في المياه النظيفة، ويقوض سيادتهم على الغذاء المحلي، كما يهدد طبقات المياه الجوفية، والتي تشكل مصدرًا مهمًا للماء لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.⁶

الانتهاك الثاني: منع الوصول ومصادرة الأراضي

تزايدت القيود على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم نتيجة المصادرات والسواتر الترابية، مع تعرض بعضهم لاعتداءات من مستوطنين مسلحين، ما أدى إلى توقف جني الزيتون وتراجع النشاط الزراعي، وتقويض قدرة المزارعين على ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.⁷

5 المجلس النرويجي للاجئين (NRC) 5

مركز الإعلام الفلسطيني 6

موقع مراقبة الأبارتهويد 7



وبجانب التوثيق الميداني، نشر موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في تقريره لعام 2024، أن هناك ازديادًا في بناء المستوطنات والطرق الالتفافية والمستوطنات العشوائية منذ أكتوبر 2023، مع إغلاق عشرات الطرق التي كانت تصل القرى الريفية ببعضها أو تربطها بالمناطق الزراعية، ما حدّ من حق الفلاح والفلاحة الفلسطينية في الوصول إلى أرضهم ومواردهم الطبيعية⁸.

التأثير السلبي على المجتمع المحلي

أدى تلوث التربة والمياه الزراعية وعدم القدرة على الوصول للأراضي الزراعية في منطقة عين فارس إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتلف مساحات واسعة من المحاصيل مثل الزيتون والخضروات، ما سبب تهديدًا مباشرًا لصحة السكان وارتفاع مخاطر الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة.

كما أسهمت هذه الممارسات في انهيار الاقتصاد الزراعي المحلي؛ إذ فقدت العديد من العائلات مصدر رزقها الأساسي، أو اضطرت إلى تقليص نشاطها الزراعي، ما زاد من معدلات الفقر والاعتماد على العمل خارج القطاع الزراعي أو التفكير بالهجرة.

وأدى الاستيلاء على الأراضي والحرمان من زراعتها إلى تآكل العلاقة التاريخية بين السكان وأرضهم، وهي علاقة أساسية تشكل جزءًا من الهوية والاستقرار المجتمعي. كما أسهم تجمع مياه الصرف وتدهور التربة وتلوث المياه الجوفية في تعميق التهميش البيئي والصحي، وتقويض حق السكان في بيئة آمنة وصحية ومستقرة. وأيضًا حقهم في السيادة على الغذاء.

تضرر السكان عمومًا، خاصة النساء المزارعات الفلسطينيات، نتيجة تلوث الأراضي والمياه الذي أثر على إنتاجهم الزراعي ودخلهم.

وتشير تقارير المجلس المحلي إلى أن عددًا كبيرًا من النساء اللواتي يزرعن أو يشاركن في الأعمال الزراعية مع عائلاتهن فقدن مصدر الدخل، حيث كانت معظمهن تعملن على بيع المزروعات وأصبحن اليوم بلا أي دخل مادي لهن ولا لأسرهن نتيجة تلوث الأراضي وعدم صلاحيتها للزراعة بفعل المياه العادمة القادمة من المستوطنات.

التأثير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

- انخفاض الإنتاج الزراعي وتلف المحاصيل، ارتفاع الفقر واعتماد بعض الأسر على العمل خارج القطاع الزراعي أو التفكير بالهجرة.
- فقدان النساء مصادر دخلهن المرتبطة بالأعمال الزراعية بسبب تلوث الأراضي والمياه.
- تدهور البيئة وزيادة المخاطر الصحية، بما في ذلك تلوث المياه الجوفية والتربة.
- تآكل صمود المجتمعات الريفية وتقويض العلاقة التاريخية بين السكان وأرضهم، وهو جزء من الهوية المجتمعية

الشهادات: شهادات المجتمع المحلي

المزارعون والمزارعات فلسطينيون:

أم موسى فهيمة عيسى غياظة – مزارعة فلسطينية من نحالين:

"عين فارس أرضنا من زمان... كنا نزرعها قمح وفقوس. اليوم صار النزول على العين صعب، بس راح تضل إلنا غصب عنهم، اللي يرضى واللي ما يرضى".

محمد خالد فنون – مزارع فلسطيني من المنطقة:

"بزرع في قطعة الأرض باذنجان ويقطين بالصيف، وبالشتا بصل وفجل. بس النزلة على العين صارت معاناة بسبب وجود الاحتلال. مرات بننزل مرة بالأسبوع، ومرات ما بنقدر نسقي أكثر من مرة أو مرتين في الشهر".

⁸ شهادات المجتمع المحلي (مستمددة من العمل الميداني)



أعضاء المجلس المحلي/البلدية:

نعيم أحمد نجاجرة – قائم بأعمال رئيس بلدية نحالين:

"نعيش فترة صعبة جدًا نتيجة حرمان الأهالي من الوصول إلى أراضيهم وقطف الزيتون والعنب. أي شخص يدخل المنطقة ممكن يتعرض للاعتقال. محطة تنقية المستوطنة تنضح مياهها العادمة باتجاه واد عين فارس، ما يؤدي لتلوث التربة والمياه".

المهندس علي غياظة – خبير زراعي من القرية:

"إذا تم وقف مصدر التلوث، يمكن إعادة استصلاح أراضي عين فارس بغسل التربة وإعادة حراثتها وتشميسها. المشكلة الأساسية هي استمرار ضخ المياه العادمة من المستوطنات باتجاه أراضي القرية".

المجتمع المحلي والمؤسسات الشريكة:

يعمل معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج) منذ سنوات على توثيق التعديات البيئية في الريف الغربي، ومن خلال الزيارات الميدانية لاحظنا تدهورًا واضحًا في نوعية التربة والمياه في منطقة عين فارس. النساء في القرية يعترن بشكل متكرر عن معاناتهن بعد فقدان مصدر الدخل الزراعي، ويؤكدن حاجتهن الملحة لدعم قانوني وتقني لإعادة تأهيل الأراضي وضمان الوصول الآمن إليها. حيث أشار معد التقرير، "إن توثيق الانتهاكات المستمرة على عين فارس يظهر مدى تأثيرها على إنتاج المزارعين والمزارعات وحقوقهم في الوصول للمياه والأراضي" حيث أوضح معهد أريج: "عين فارس تشكل نموذجًا حيًا للانتهاكات الإسرائيلية على المصادر الطبيعية الفلسطينية، حيث تعاني هذه العيون من اعتداءات مباشرة من قوات الاحتلال والمستوطنين، خصوصًا مع وجود ست مستوطنات غير شرعية تحيط بالعين"، كما وأشارت إلى أن مستوطني بيتار عيليت يقومون بتصريف المياه العادمة نحو العين، ما يلوث المياه ويؤثر سلبيًا على الأراضي الزراعية، ويضر بالمزارعين والمزارعات الفلسطينين، وأكدت أن هذه الانتهاكات تشكل خطرًا واضحًا للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، داعية المجتمع الدولي والمحلي للعمل على حماية عين فارس وضمان حق الفلسطينيين في استغلال مصادريهم الطبيعية لتعزيز صمودهم في أرضهم. وسيادتهم الغذائية "

الإجراءات الواجب اتخاذها:

لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين، يجب ضمان الالتزام بالحقوق والمواثيق الوطنية والدولية، بما يشمل الحق في المياه النظيفة، الحق في الغذاء، والحق في بيئة صحية، كما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11) وإعلان الأمم المتحدة للحق في المياه والغذاء. يجب على المجتمع الدولي الضغط لضمان حماية عين فارس واستعادة دورها كمصدر مائي وزراعي أساسي للمجتمع، بما يكفل حق السكان في الحصول على المياه، ويعزز سيادتهم على الغذاء، ويحمي سبل عيش المزارعين والمزارعات. كما يجب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية جميع المصادر المائية الأخرى، لضمان ألا تتعرض لما تعرضت له عين فارس من تلوث واعتداءات استيطانية متكررة.

يؤكد الحق الدولي في المياه أن الحصول على مياه كافية وآمنة وميسرة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحق في الصحة، الحق في الغذاء، والحق في بيئة نظيفة، مما يجعل حماية الموارد المائية وصونها واجبًا على الدول والمجتمع الدولي للحفاظ على كرامة الإنسان وأمنه الغذائي والبيئي.

التطلعات المقترحة من المجتمع المحلي⁹:

1. حماية قانونية دولية ومحلية للعين، ووقف الاعتداءات الاستيطانية.
2. ضمان حرية الوصول للمزارعين وممارسة حقوقهم الزراعية.
3. إعادة تأهيل الأراضي المتضررة وتحسين نوعية التربة.
4. دعم مؤسستي وقانوني من المنظمات المحلية والدولية لضمان التوثيق والمناصرة المستمرة.
5. الحفاظ على الإرث التاريخي والبيئي لعين فارس كموارد طبيعية مستدامة.
6. تعزيز التضامن الإعلامي لتسليط الضوء على معاناة القرى الريفية والفلاحين المتضررين.

آراء أهالي القرية في استطلاع رأي قادة معهد أريج⁹



الدعوة إلى صناع القرار والمجتمع الدولي:

ندعو الجهات الحكومية، المؤسسات الدولية، المنظمات الحقوقية والبيئية، ووسائل الإعلام إلى حماية الموارد الطبيعية الحيوية وضمان حقوق المجتمع الفلسطيني في المياه، الغذاء، البيئة، والصمود المجتمعي.

تم اعداد هذه الوثيقة من قبل معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، وبدعم من مؤسسة هينرش بل.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة هينرش بل.